فلسطين :
وثيقتان بريطانيتان سريتان

فايز صايغ

اتاحت لي ظروف خاصة ، منذ زمن ليس ببعيد ، ان اطلع على عدد من الوثائق الرسمية ، الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية منذ اربعة واربعين عاماً ، والتي لما يزل امر وجودها محاطاً حتى اليوم بجدار كثيف من السرية والكتمان .

وهذه الوثائق – التي يزاح الستار عن وجودها ومحتواها في هذا المقال للمرة الاولى منذ صدورها ، والتي سترى بعض فقراتها نور العلانية لاول مرة ، في اية لغة ، على هذه الصفحات – ليست بالوثائق الميتة ، التي طمست السنون اهميتها ، وانما هي تتصل اتصالاً مباشراً بقضية حية نابضة ، لا زالت الى اليوم في طليعة القضايا التي تثير الوجدان العربي ، اعني بها قضية فلسطين .

تحفظ هذه الوثائق اليوم في مكتبة امريكية خاصة ، تابعة لـ «معهد هوفر للحرب والثورة والسلام» ، الذي يقوم في مبنى ضخم في مدينة ستانفورد الواقعة جنوبي سان فرانسيسكو (بولاية كاليفورنيا الامريكية) ، ويرتفع برجه من وسط اراضي جامعة ستانفورد المنبسطة على ساحل الخليج ليزاحم الهضاب الساحلية المحيطة به على مناطحة السحب .

وقد انشىء المعهد ، بادىء ذي بدء ، لايواء الوثائق والاوراق العامة والخاصة التي اودعها فيه هربرت هوفر ، احد رؤساء امريكا السابقين . لكنه ما لبث ان اتسع نطاقه . وكان سبّاقاً بين المعاهد الامريكية التي انشأت فروعاً خاصة بالمراجع المتعلقة بالشرق الاوسط ؛ وقد يكون فرع الشرق الاوسط فيه من اغنى المجموعات المماثلة في امريكا .

ويحتوي «فرع الشرق الاوسط» في «معهد هوفر» على نيف وتسعة آلاف مجلد، من كتاب ونشرة ومخطوطة، وعلى مجموعتين مستقلتين، تحمل احداهما اسم «مجموعة وسترمان» نسبة الى البروفسور وليم لين وسترمان الذي كان استاذاً للتاريخ في جامعة كولومبيا ثم انتدب عضواً في البعثة الامريكية الرسمية الى مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس في اعقاب الحرب العالمية الاولى.

وجميع الوثائق التي تضمها «مجموعة وسترمان» هذه، وثائق حكومية رسمية صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية، حصل عليها صاحب المجموعة - بطريقة او باخرى - من احد اعضاء الوفد البريطاني لدى مؤتمر الصلح، واحتفظ بها ثم اودعها في «معهد هوفر»، مشترطاً المحافظة على سريّتها ما دام هو على قيد الحياة.

وقد جاء في كتاب نشرته جامعة ستانفورد في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ عن «معهد هوفر» وصف موجز لمحتويات «مجموعة وسترمان»، ورد فيه ان هذه المجموعة تضم «بيانات حول السياسة البريطانية، وتقارير صادرة عن الاستخبارات البريطانية، اعدت وجمعت لتكون في متناول الوفد البريطاني الى مؤتمر الصلح بباريس»؛ وان كل ما في المجموعة من وثائق «لم تصرح الحكومة البريطانية بنشره حتى الآن» (ص٤٢ من كتاب «معهد هوفر»).

ويطيب لي ان اعبر هنا عن شكري للدكتور غلين كامبل مدير «معهد هوفر»، الذي اذن لي (في خطاب بتاريخ ١٧ تموز، يوليو، ١٩٦٣) بنشر بعض المقتطفات من هذه الوثائق «مادام الحظر قد زال بوفاة البروفسور وسترمان».

وصف عام للوثيقتين

بين الوثائق التي تضعها «مجموعة وسترمان»، اثنتان تعنياننا مباشرة في هذا المقال.

الوثيقة الاولى تقع في عشرين صفحة، مطبوعة، على ورق بحجم الفولسكاب. وعلى رأس صفحتها الاولى بيان يقول: «ان هذه الوثيقة هي ملك حكومة صاحب الجلالة البريطانية». وتحت هذا، على الجانب الايسر، عبارة «سري»؛ وعلى الجانب الايمن، اسم الجهة التي صدرت الوثيقة عنها، وهي: «ادارة الاستخبارات السياسية: وزارة الخارجية» ثم رقم الوثيقة: «خاص - ٣». ويأتي بعد ذلك عنوان الوثيقة الرسمي، وهو:

«مذكرة حول الالتزامات البريطانية نحو الملك حسين». وسنشير الى هذه الوثيقة، في هذا المقال، بكلمة «المذكرة».

وتقسم المذكرة الى ثمانية فصول، تحمل العناوين الآتي بيانها :

١ — «ضمانات عامة حول عدم عودة الوضع الراهن» (صفحة ١ — ٢).

٢ — «ضمانات بشأن الاماكن الاسلامية المقدسة» (صفحة ٢ — ٣).

٣ — «تخوم الاستقلال العربي» (صفحة ٣ — ٧).

٤ — «الادارة الاجنبية في العراق وسوريا وفلسطين» (صفحة ٧ — ٩).

٥ — «علاقة الشريف حسين ببريطانيا العظمى» (صفحة ٩ — ١١).

٦ — «لقب الشريف حسين» (صفحة ١١ — ١٤).

٧ — «الاتفاقيات والمعاهدات بين حكومة صاحب الجلالة والحكام العرب الآخرين في المنطقة المستقلة» (صفحة ١٥ — ١٧).

٨ — «الخلافة» (صفحة ١٧ — ٢٠).

وتستعرض المذكرة، في كل من هذه الفصول، الالتزامات والتعهدات المتعاقبة التي ارتبطت بها الحكومة البريطانية تجاه الملك حسين بشأن موضوع ذلك الفصل، على التوالي؛ ثم تبحث، في ختام كل فصل، بمدى الانسجام او التضارب بين تلك الارتباطات، من جهة، والمصالح او المآرب البريطانية، من جهة اخرى.

واما الوثيقة الثانية فتقع في ١٢ صفحة مطبوعة، وتحمل على رأس صفحتها الاولى البيان الذي تحمله المذكرة، والقائل بانها ملك للحكومة البريطانية، ثم يلي ذلك عنوانها كالآتي : «ملحق حول الالتزامات السابقة لحكومة صاحب الجلالة في الشرق الاوسط». وسنشير اليها في هذا المقال بعبارة «الملحق».

ويقسم متن الملحق الى فقرات، مرقمة بالتسلسل من ١ الى ٦١.

والفارق بين المذكرة والملحق فارق مزدوج. فالمذكرة تقتصر على التعهدات المعطاة للحسين، في حين ان الملحق يستعرض جميع الوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها تجاه جميع الدول والفرقاء. وثانياً : فيما تقتصر المذكرة على المنطقة العربية، يتناول الملحق جميع المناطق التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية.

هاتان هما الوثيقتان البريطانيتان الرسميتان — «السريتان» حتى هذه الساعة — اللتان

نخص بهما هذا المقال . وهما معاً (شأنهما في ذلك شأن سائر الوثائق التي تضمها « مجموعة وسترمان » ، كما ذكرنا) اعدتا خصيصاً لاطلاع الوفد البريطاني الى مؤتمر الصلح بباريس، كيما يكون اعضاؤه على بينة من امرهم اثناء المناقشات ، وملمين الماماً تاماً عند المفاوضات بجميع التعهدات التي قدمتها حكومتهم اثناء الحرب لمختلف الفرقاء .

فالوثيقتان ، اذاً ، لم توضعا بقصد النشر او التعميم . ولم يحسب واضعوهما ، لدن اعدادهما ، حساباً لامكانية اطلاع اي كان عليهما ، فيما عدا اعضاء الوفد البريطاني. ولذلك فان الوثيقتين كانتا صريحتين كل الصراحة، خاليتين من اي اثر من آثار المواربة والتضليل.

ثم انهما كانتا بريئتين من عناصر التبرير او التعليل ، او الاعتذار او الدفاع – حتى عندما يتضح جلياً فيهما وجود تناقض صريح بين تعهد وتعهد، اوبين وعد ووعد. فكأني بالموظفين الذين اعدوا هاتين الوثيقتين كانوا اشبه بالمستخدم في مخزن ، يكلفه ولي امره بان يقدم كشفاً بالموجودات فيه ، فيقوم بعملية الجرد والتدوين دون ان يحاول ان يعلل او يبرر او يدافع ، شاعراً انه ليس عليه الا ان يكون دقيقاً في تعداد كل صنف من أصناف الموجودات ، امينا في تسجيل كل المعلومات اللازمة او المطلوبة بشأن كل مادة او فئة من المواد . فالوثيقتان ، اذاً ، تختلفان من هذه الناحية اختلافاً ملحوظاً عن البيانات العامة او التصريحات السياسية التي صدرت عن الحكومة البريطانية في صدد اي من الالتزامات التي تحصيها وتسجلها تانك الوثيقتان : اذ ان البيانات والتصريحات العامة كان غرضها تفسير كل التزام تفسيراً يتوافق ومصلحة الحكومة البريطانية في الظروف التي صدرت فيها، او تبرير الالتزام امام الرأي العام (البريطاني او العالمي)،او اظهار الانسجام (اوالانسجام المزعوم) بينه وبين الالتزامات الاخرى – في حين ان الوثيقتين المشار اليهما كانتا خاليتين من جميع هذه العناصر ، لان مهمتها كانت «تقريرية» خالصة ، ولان طبيعتها كانت سرية، ولانها كانتا موجهتين الى المفاوض البريطاني (واليه وحده) بقصد اطلاعه على الحقائق ، جميع الحقائق .

ويلاحظ القارىء ، لدى مطالعته هاتين الوثيقتين ، ملاحظة اخرى - هي خلوهما خلواً تاماً من العنصر «الذاتي» في العرض والتحليل . فانت لا تعلم ، وانت تقرأ المذكرة او الملحق ، ما اذا كان الموظف الذي اعد ايا من تينك الوثيقتين مؤيداً للاتجاه السياسي الذي انبثق عنه هذا الالتزام ، ام اذا كان يؤيد الاتجاه المعاكس الذي فرض نفسه في وقت آخر فصدر عن الحكومة بسببه التزام معاكس . فهو (اي الموظف) يسجل

الالتزامات ، لا الدوافع ؛ وهو يسجلها كما اعطيت ، لا كما يرغب هو ؛ بل هو يسجلها في تجرد تام ، كأن لا شأن له بها على الاطلاق . فهو لم يكن بطلاً من ابطال الرواية السياسية التي يؤرخ لها ، ولم يكن له دور ما في حوارها : ما هو سوى مسجل للحوار ، شأنه في ذلك شأن مدوني المحاضر في المؤتمرات ، يدونون ما يقال في النقاش ، او ما يتفق عليه في المقررات ، دون تحزب لوجهة نظر او لاخرى . وينجم عن ذلك ، ان السجل الذي تنطوي عليه الوثيقتان اصدق ، بالنسبة الى كل التزام او تعهد ، من التحليل الذي يصدر عن السياسي الذي حث عليه ودعا اليه وطالب به ، او السياسي الذي عارضه واعترض عليه – وما اكثر التيارات والتيارات المعاكسة التي لعبت دورها وراء الستار في الاوساط البريطانية اثناء الحرب ، وكانت السبب الدافع الى الكثير من الارتباطات المتناقضة التي ارتبطت بها الحكومة البريطانية في تلك الفترة .

اخلص من هذا الحديث عن الصفات التي تتميز ، وتمتاز ، بها هاتان الوثيقتان ، الى التأكيد بان ما تدونانه من تعهدات بريطانية ، وما تؤكدانه بشأن محتوى الالتزامات البريطانية ومداها ، وهو اصدق وأدق مما وود حول تلك التعهدات والالتزامات في البيانات الحكومية او في تصريحات رجال السياسة ومذكراتهم . فالوعود البريطانية العديدة التي تستعرضها هاتان الوثيقتان تظهر فيها بوجهها الصحيح ، كما اعطيت حين اعطيت ، دونما تبريج ودونما تقنيع ودونما تزييف !

وقد ورد في كل من المذكرة والملحق عرض للارتباطات التي قبلت بها بريطانيا اثناء الحرب بشأن فلسطين ، ابتداء من مراسلات مكماهون والحسين ، حتى انتهاء الحرب .

فما ورد فيهما بهذا الشأن ، اذاً ، هو القول الحاسم في موضوع بات ، منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، موضوع حوار عنيف بين العرب وبريطانيا – حوار دار على الصعيد السياسي بين الحكومات والوفود الرسمية ، وعلى الصعيد الشعبي والصحفي ، وعلى الصعيد العلمي والتاريخي ؛ وانتهى على الصعيد الاولى عندما نفضت بريطانيا يديها من قضية فلسطين ، ولكنه لما ينته على الصعيدين الآخرين .

فبماذا تجزم هاتان الوثيقتان فيما يختص بهذا الموضوع ؟

لعله من الواجب – قبل ان نجيب على هذا السؤال ، بايراد النص الحرفي للفقرات

المتعلقة به – ان نستعرض بايجاز ذلك الحوار والمراحل التي مر بها قبل ان يظهر هذان الشاهدان الجديدان على منصة الشهادة .

الحوار العربي البريطاني :
فلسطين في مراسلات الحسين ومكماهون

يعرف القارىء ولا ريب انه جرى ، في مستهل الحرب العالمية الاولى ، تبادل رسائل بين حكومة بريطانيا (يمثلها السير هنري مكماهون) وعرب آسيا (يمثلهم في ذلك الشريف حسين) ؛ وانه كان من نتائج هذه المراسلة اعلان الثورة العربية على العثمانيين في حزيران (يونيو) ١٩١٦ ، ودخول عرب آسيا في الحرب الى جانب بريطانيا وحلفائها .

ويعرف القارىء العربي ايضاً ان الرسائل المتبادلة بين مكماهون والحسين تناولت فيما تناولته عهوداً قطعها كل من الفريقين على نفسه ، وشروطاً اشترطها كل منهما على الآخر فوافق هذا عليها بالتصريح او التلميح ؛ وان مجموعة هذه الوعود والشروط شكلت اتفاقاً اعتبره الطرفان بمثابة تعاقد . فلم يقلل من قيمة ذلك الاتفاق ، ولم يبخسه شيئاً من فعاليته القانونية او ينفِ عنه صفته الشرعية الملزمة ، انه لم يتخذ شكل معاهدة رسمية . وجلي من «الملحق» ان الحكومة البريطانية اعتبرت نفسها ملزمة بالتعهدات التي قدمتها في رسائل مكماهون الى الحسين ، بقدر التزامها بالتعهدات التي قدمتها في المعاهدات والاتفاقيات والمذكرات والبيانات الاخرى ، والتي بلغ مجموعها تسعة عشراً ! وها ان الفقرة ٢ من الملحق (ص ١ و٢) تتضمن جدولا بهذه الوثائق التسع عشرة ، وتأكيداً بان الحكومة البريطانية ترى ان من واجبها ان تأخذها جميعها بعين الاعتبار – وكان بينها ، رقم ١٢ ، «المراسلات ، المبتدئة في تموز (يوليو) ١٩١٥ ، مع حسين بن علي ، شريف مكة الاكبر» .

وقد تضمنت مراسلات مكماهون والحسين ، فيما تضمنته ، اتفاقاً على تحديد تخوم المنطقة التي طالب الحسين بان تتعهد بريطانيا باستقلال العرب فيها ، واقره مكماهون على طلبه بشأنها مع بعض التحفظات .

فالحوار العربي البريطاني دار حول هذا الموضوع – امتداد الارض العربية ، او منطقة الاستقلال العربي .

بل دار الحوار ، بشكل اخص ، حول التحفظات التي ابداها المفاوض البريطاني بشأن التحديد الذي قدمه المفاوض العربي لامتداد ارض الاستقلال العربي .

وبشكل اكثر تخصيصاً ، دار الحوار حول ما اذا كانت التحفظات البريطانية قد استثنت فلسطين من منطقة الاستقلال العربي ام لم تستثنها .

هنا يكمن جوهر المشكلة. حول هذا الموضوع بالذات دار النقاش العربي البريطاني ، على المستوى الحكومي الرسمي ، وعلى المستوى الشعبي والصحفي ، وعلى المستوى العلمي والتاريخي .

وعلى هذا الموضوع بعينه ، تلقي الوثيقتان السريتان ، اللتان نميط اللثام عنهما في هذا المقال ، نوراً جديداً – وبشأنه تؤديان شهادة حاسمة ، وتقولان القول الفصل .

منذ البدء ، تحددت المواقف والادوار ، في هذا الحوار ، تحديداً واضحاً .

فكان هناك الفريق العربي – يؤكد رسميوه وصحفيوه ومؤرخوه ان استثناءات مكماهون (في رسالته بتاريخ ٢٤ تشرين الاول، اكتوبر، ١٩١٥) لم تتناول فلسطين، وان بريطانيا بالتالي اعترفت للعرب بحقهم في الاستقلال في رقعة من الارض ضمت فلسطين دون جدال .

وكان هناك ، على الطرف المقابل ، الفريق البريطاني الرسمي ، يؤيده ويشد ازره الفريق الصهيوني (الذي ، ولئن لم يكن طرفاً في المراسلات ، لم يحجم عن اقحام نفسه في الحوار) ونفر من الصحفيين والباحثين والمؤرخين سيطر عليهم الولاء الاستعماري ، او الولاء الصهيوني ، او الجهل المتأثر بهذا او بذاك او بهما معاً . هذا الفريق كان موقفه ، وما يزال، ان بريطانيا لم تعترف للعرب بالحق في الاستقلال في فلسطين ؛ وان التحفظات التي وردت في رسالة مكماهون الشهيرة (رسالة ١٩١٥/١٠/٢٤) قد استثنت فلسطين بالفعل من منطقة الاستقلال العربي ؛ وان العهود التي قطعتها بريطانيا على نفسها بعد عام ١٩١٥ بشأن مستقبل فلسطين لم تتعارض مع عهدها الذي اعلن عنه مكماهون في تلك الرسالة .

هذا هو الموقف الذي اتخذته بريطانيا منذ ان بدأ الحوار ، ولما تتزحزح عنه .

وكان اول تصريح رسمي بهذا الموضوع ، بيان ونستون تشرشل الذي اصدره، بوصفه وزيراً للمستعمرات ، في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٢٢ ، والذي نشرته الحكومة البريطانية ، جنباً الى جنب مع تعليق الوكالة اليهودية ورد الوفد العربي الفلسطيني ، في «كتاب ابيض»

(رقم ١٧٠٠) . وقد جاء في بيان تشرشل هذا ما يلي :

« وليس الواقع – كما ادعى الوفد العربي – ان حكومة صاحب الجلالة قد قدمت تعهداً خلال الحرب باقامة حكومة وطنية مستقلة في فلسطين فوراً. فهذا الادعاء يرتكز، في الغالب، على خطاب وجهه في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٥ السير هنري مكماهون، وهو آنئذ المندوب السامي لصاحب الجلالة في مصر ، الى شريف مكة ، الذي هو الآن الملك حسين بمملكة الحجاز . ويشار الى ذلك الخطاب وكأنه نقل الى شريف مكة وعداً بالاعتراف باستقلال العرب ضمن الحدود التي اقترحها الشريف ، وبتأييد ذلك الاستقلال . الا ان هذا الوعد قد كان خاضعاً لتحفظ ورد في الخطاب عينه ، استثنى من نطاقه ، فيما استثناه ، تلك الاجزاء من سوريا الواقعة غربي ولاية دمشق . ولقد اعتبرت حكومة صاحب الجلالة دوماً ان هذا التحفظ شمل ولاية بيروت وسنجق القدس المستقل. ففلسطين بكاملها ، غربي الاردن ، اذاً ، كانت مستثناة من التعهد الذي قدمه السير هـ. مكماهون».

وتأييداً لهذا الزعم الصادر عن وزير المستعمرات ، قام مكماهون نفسه بتوجيه رسالة الى صحيفة «التايمز» اللندنية عام ١٩٢٢ – ورسالة اخرى بعد خمسة عشر عاماً ، نشرت في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٣٧ – ادعى فيها بانه قصد استثناء فلسطين من حدود رقعة الاستقلال العربي في خطابه الشهير الى الشريف حسين .

وظلت الحكومة البريطانية تردد هذا الزعم كلما طرح الموضوع للنقاش ، الى ان كان مؤتمر لندن المنعقد في شباط وآذار (فبراير ومارس) من عام ١٩٣٩ ، حين انشئت لجنة مختلطة ، بريطانية وعربية ، لبحث هذا الموضوع عينه – وانتهت اجتماعاتها دون التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع ، نتيجة لتشبث الوفد البريطاني بموقف حكومته الرسمي . وجدير بالذكر ان المندوب البريطاني في تلك اللجنة اضطر الى الاعتراف بما في كتاب مكماهون الى الحسين من غموض وابهام ، ولاسيما في العبارة الجوهرية التي ورد فيها التحفظ حول « اجزاء سوريا الواقعة غربي ولاية دمشق » ، كما اعترف ايضاً بان « الادعاءات العربية فيها من الوجاهة اكثر مما كان يبدو لنا حتى الآن » . الا انه عاد فأكد ، رغم كل ذلك ، ان فلسطين كانت في الواقع مستثناة من التعهد الذي قدمه مكماهون (راجع « الكتاب الابيض » رقم ٥٩٧٤ ، الصادر عام ١٩٣٩ ، بعنوان « تقرير لجنة انشئت لدراسة المراسلات التي جرت بين سير هنري مكماهون وشريف مكة عام ١٩١٥ و١٩١٦ » ، صفحة ٢٤) .

وعادت الحكومة البريطانية الى النغمة عينها، في بيانها السياسي الصادر في ايار (مايو) ١٩٣٩ (« الكتاب الابيض » رقم ٦٠١٩) حيث قالت (في الفقرة ٧) :

« لقد كررت الوفود العربية في المباحثات الاخيرة الادعاء القائل بان فلسطين كانت مضمنة في المنطقة التي تعهد السير هنري مكماهون ، بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٥ ، بالاعتراف بالاستقلال العربي وبتأييده فيها . ان صحة هذا الادعاء بالاستناد الى نصوص المراسلات المتبادلة بين السير هنري مكماهون وشريف مكة ، قد بحثت بحثاً دقيقاً وكاملاً من قبل ممثلين بريطانيين وعرب اثناء المؤتمر المنعقد اخيراً في لندن . وتقرير اولئك المندوبين – المنشور حديثاً – يبين ان كلاً من الفريقين حاول ان يتفهم وجهة نظر الفريق الآخر ، الا انهم لم يستطيعوا الوصول الى اتفاق حول تفسير المراسلات . ولا حاجة هنا لتلخيص الحجج التي تقدم بها الطرفان .

« ان حكومة صاحب الجلالة لتأسف لسوء التفاهم الذي نشأ ، فيما يتعلق ببعض العبارات . ولكنها لا يسعها الا ان تتمسك – للاسباب التي عرضها مندوبها في ذلك التقرير – برأيها القائل ان فلسطين كلها، غربي الاردن، كانت مستثناة من تعهد السير هنري مكماهون . وهي لا توافق ، تبعاً لذلك ، على ان مراسلات مكماهون تشكل اساساً عادلاً للمطالبة بتحويل فلسطين الى دولة عربية » .

هذا هو الموقف البريطاني الرسمي الثابت – وهو على طرفي نقيض مع الموقف العربي. وبين هذين الموقفين هوة سحيقة ، لا يستطيع المنطق ان يبني فوقها جسراً صالحاً للعبور .

الا ان ثمة فريقاً ثالثاً يحاول ان يبني مثل هذا الجسر – او ان يقفز فوق الهوة – او ان يضيقها بالتقريب بين الموقف العربي والموقف البريطاني . وقوام هذا الفريق بعض مؤرخي الغرب وبحاثه ، الذين يؤكدون ان جوهر القضية «سوء تفاهم» او «التباس في المفاهيم» او «غموض» في التعابير او «ابهام» في اللغة غير مقصود ، وان ليس في الامر سوء نية او خداع او نكث بالعهود .

ويقدم نفر من هذا الفريق حجة مؤداها ان رسائل مكماهون كانت توجه الى الشريف حسين باللغة العربية ، وان ما فيها من غموض وابهام انما يرجع الى الترجمة او المترجمين . وينسب نفر آخر من هذا الفريق الابهام الموجود في رسالة مكماهون المؤرخة في ٢٤ / ١٠ / ١٩١٥ الى حيرة الرجل وارتباكه ازاء مطاليب الشريف حسين ، قائلين ان

مكماهون اضطر الى الاجابة على رسالة الشريف قبل ان يتلقى تعليمات دقيقة من حكومته، فاضطر تبعاً لذلك الى صياغة رسالته بشكل مطاط ريثما تأتيه التعليمات الدقيقة الوافية من لندن. ويقول نفر آخر – وبينهم السيد ادوارد عطية، في كتابه «العرب» (ص٩٧)– «ان الحكومة البريطانية لم تكن تدرك الى اي مدى كان حسين ينطق باسم حركة عربية عامة منتشرة في سوريا وفلسطين والعراق، بل كانت تميل الى الاعتقاد ان اصراره على استقلال العرب في هذه الاقطار كلها انما كان تعبيراً عن مطامع شخصية وسلالية، وانها اذا ما قدمت له عند نهاية الحرب مملكة مستقلة في الجزيرة العربية، تجده سعيداً بتلك التقدمة الى حد يرضى عنده بان يقر بريطانيا على تفسيرها لتحفظاتها فيما يتعلق بولاية بغداد، وبمركز فرنسا في سوريا، وبسياسة وعد بلفور ايضاً».

وعلى هذه وسواها من المزاعم والتحليلات والتكهنات كان المدافعون عن وجهة النظر العربية حتى الآن، وما زالوا، يردون ردوداً مقنعة، ولكنها مبنية في الغالب على الاجتهاد والتحليل والقرينة التاريخية اكثر من استنادها على النصوص الرسمية (وما ذلك الا لان النصوص الرسمية التي تؤيد الموقف العربي تأييداً صريحاً ومباشراً كانت محوطة بسياج الكتمان التام). ولعل اوفى هذه التحليلات ما ورد في كتاب «اليقظة العربية» للمرحوم جورج انطونيوس، ولا سيما في الفصل التاسع.

فلقد دحض انطونيوس الحجة التي تتذرع بالغموض والابهام دحضاً وافياً على اساس التحليل اللفظي للعبارات، والقرائن التاريخية والجغرافية، والاجتهاد في تفسير الرسائل. الا ان الوثيقتين اللتين نعرض لهما هنا تدحضان تلك الحجة دحضاً حاسماً ومباشراً، وتنفيان وجود اي غموض او ابهام في رسالة مكماهون، كما سنرى بعد قليل.

واما الحجة التي تنسب الغموض المزعوم في الرسالة الى الترجمة، فحجة مردودة بدليل ان النص الانكليزي – الذي لم تنشره الحكومة البريطانية الا عام ١٩٣٩، اي بعد مرور اربع وعشرين سنة على تبادل الرسائل! – لا تختلف، في الجوهر او في العرض، عن النص العربي الذي تلقاه الشريف حسين.

واما الحجة الثالثة، التي تحمّل مكماهون شخصياً مسؤولية رسالة ١٩١٥/١٠/٢٤، فان «المذكرة» التي بين ايدينا تبددها تبديداً كاملاً. فهي تؤكد في الصفحة ٤ ان مكماهون بعث الى حكومته ببرقية رسمية في ١٩١٥/١٠/١٨ (رقمها ٦٢٣) نقل فيها اليها رغبة الشريف حسين (التي عبر عنها بالحاح في رسالة ١٩١٥/٩/٩) بتعيين حدود

منطقة الاستقلال العربي قبل المضي بالمفاوضات . وتضيف « المذكرة » ايضاً ان مكماهون اتبع برقيته الرسمية تلك ببرقية خاصة الى وزير الخارجية ، في الموضوع عينه ، وانه تلقى جواب حكومته وتعليماتها المفصلة الدقيقة برقياً في ١٩١٥/١٠/٢٠ ، وكانت رسالته الى الشريف حسين في ١٩١٥/١٠/٢٤ مبنية على تلك التعليمات المفصلة .

وكذلك الحجة الرابعة . فان المذكرة تشير باسهاب الى مواقف المنظمات القومية العربية ، العسكرية والمدنية ، من مختلف القضايا التي كانت المفاوضات البريطانية العربية تدور حولها ، وتبين كيف كانت الحكومة البريطانية تأخذ بعين الاعتبار في مراسلاتها مع الشريف حسين مواقف تلك الهيئات الشعبية في الاقطار العربية المعنية بالامر. (مثلاً: في الفصل الثاني ، صفحة ٣ ؛ والفصل الثالث ، صفحة ٤ ؛ والفصل الرابع ، صفحة ٧).

كلا. القضية ليست قضية « غموض » في التعابير نشأ عنه « سوء تفاهم » بين الفريقين . والحوار العربي البريطاني لا يمكن تفسيره على هذا الاساس – اي على اساس التهرب من مواجهة الواقع الصريح ، الا وهو ان بريطانيا قطعت على نفسها عهداً صريحاً واضحاً لا لبس فيه ولا ابهام ، ثم قامت بعد ذلك بنقضه ، وبالنكث بوعدها ، وبالغدر بحليفها ؛ وحاولت تغطية ذلك كله بالادعاء بانها لم تقدم ذلك الوعد اطلاقاً .

ذلك هو الواقع الصريح الذي تزيل الاقنعة عنه الوثيقتان البريطانيتان السريتان .

وهو واقع اعترف به بكل بساطة اللورد بلفور نفسه، يوم كتب في مذكرة وضعها في ١١ آب (اوغسطس) ١٩١٩ ، ولم تنشرها الحكومة البريطانية الا بعد ثلاث وثلاثين سنة (صفحة ٣٤٥ من كتاب « وثائق السياسة البريطانية الخارجية ١٩١٩ – ١٩٣٩» السلسلة الاولى الجزء الرابع ، لندن ١٩٥٢) .

«فيما يتعلق بفلسطين، لم تدلِ الدول الكبرى باي بيان بالوقائع الا وهي تدرك ان فيه خطأ ؛ ولم تدلِ باي تصريح حول سياستها ، الا وهي تعتزم ان تنقضه ! »

الوثيقتان تكذّبان الحكومة البريطانية

هل كان مكماهون حقاً يقصد ، عندما خط رسالته الى الشريف حسين ، ان يستثني

فلسطين من منطقة الاستقلال العربي – كما ادعى في رسالته الى «التايمز» اللندنية ؟

هل كانت الحكومة البريطانيـة دواماً تعتبر فلسطين خـارج تلك المنطقة – كما زعم تشرشل ، باسم حكومته ، عام ١٩٢٢ ، وكما ظلت الحكومة البريطانية تردد في مناسبات عديدة منذ ذلك التاريخ ؟

هل كل ما في الامر هو «غموض» بريء ، و « التباس » غير مقصود ، و « سوء تفاهم » مؤسف – كما يتوهم بعض المؤرخين والباحثين ، «المستقلين» و «المحايدين» ؟

ام هل الامر حقاً خداع ، ومكر ، تبعها غدر اكيد ، حاولت الحكومة البريطانية تغطيته بالكذب والنفاق– كما يشعر العربي اذ يستعرض مراحل قضية فلسطين منذ نشأتها؟

لنترك للحكومة البريطانية نفسها امر البت في هذه الاسئلة – في الوثيقتين الرسميتين السريتين ، اللتين اعدتهما للتوزيع الداخلي في صفوف وفدها الى مؤتمر الصلح .

لنترك الحكومة البريطانية تحادث نفسها ، في تينك الوثيقتين ، وهي واثقة مطمئنة الى انه ليس ثمة اذن غريبة تصغي الى المحادثة ، وليس من عين غريبة تشاهد عملية «التعري» .

ولنبدأ بالمذكرة .

تقول المذكرة ، في الفصل الرابع ، الصفحة التاسعة ، الاسطر ١ – ٣ ، ما يلي :

«With regard to Palestine, His Majesty's Government are committed by Sir H. McMahon's letter to the Sherif on the 24th October, 1915, to its inclusion in the boundaries of Arab independence».

« فيما يتعلق بفلسطين ، ان حكومة صاحب الجلالة ملتزمة ، بموجب كتاب السير هـ . مكماهون الى الشريف في الرابع والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٥ ، بتضمينها في حدود الاستقلال العربي » .

يا لبلاغة الايجاز !

هكذا ! بكل بساطة ، وبكل وضوح ، وبكل تأكيد . لا تحفظات ولا استثناءات فيما يتعلق بفلسطين ، بـل التزام واضح صريح . ليس من شك في الامر يخامر الحكومة البريطانية ، وليس من غموض او ابهام يحجب رؤياهـا ، فيما هي تحادث نفسها بنفسهـا ، ويبوح طرف منها للطرف الآخر بما تعهدت به الحكومة ككل !

وما تقوله المذكرة بايجاز وبساطة وجزم ، يقوله الملحق ايضاً ، بالبساطة عينها ، بالايجاز عينه ، بالجزم عينه – بل وبتأكيد اقوى واوضح . اذ جاء في الملحق ، الفقرة الخامسة والخمسين ، الصفحة الحادية عشرة ، الاسطر ١٤ – ١٧ ، ما يلي :

«The whole of Palestine, within the limits set out in the main body of the memorandum, lies within the limits within which His Majesty's Government have pledged themselves to Sherif Husein that they will recognize and uphold the independence of the Arabs».

«ان فلسطين بكاملها ، ضمن الحدود المعينة في متن المذكرة ، تقع ضمن الحدود التي قطعت حكومة صاحب الجلالة عهداً على نفسها ، الى الشريف حسين، بالاعتراف باستقلال العرب ضمنها ، وبتدعيمه » .

تعهد صريح واعتراف كامل – وكل حديث عن «التحفظات» و «الاستثناءات» بشأن فلسطين بهتان مفضوح : هذه هي شهادة الوثيقتين البريطانيتين على الادعاءات البريطانية .

نعم ان المذكرة تسجل ان الحكومة البريطانية اوفدت مبعوثاً اسمه هوغارت في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ الى الشريف حسين ليبلغه بياناً سياسياً جديداً بشأن فلسطين . والملحق ايضاً يسجل ذلك (كما يسجل معاهدة سايكس بيكو ووعد بلفور). الا ان هذه مسألة مستقلة عن التعاقد العربي البريطاني المتضمن في مفاوضات حسين ومكماهون ومراسلاتهما. فبعثة هوغارت كانت مهمتها نقل بلاغ صادر عن الحكومة المحتلة في فلسطين الى ملك الحجاز ، في حين ان مراسلات حسين ومكماهون ، ولئن كانت تدور بين ممثل الحكومة نفسها والرجل نفسه، كانت تحمل صفة المفاوضة بين جانبين، وكان غرضها الوصول الى اتفاق وتعاقد يرضى عنه الجانبان، وكان الحسين فيها يفاوض بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن حركات شعبية في البلدان المعنية بالامر بما فيها فلسطين . البلاغ البريطاني الذي نقله هوغارت لم يكن جزءاً من عملية المفاوضة او مرحلة من مراحلها – فتلك عملية انتهت بانتهاء المراسلات بين الشريف حسين ومكماهون ، وباكتمال الاتفاق العربي البريطاني ، وبقيام الثورة العربية تنفيذاً امينا للتعاقد من قبل العرب ، وكل هذا كان قد تم قبل زيارة هوغارت بعامين اثنين . فبلاغ هوغارت، والحالة هذه ، لم يكن استمراراً لعملية التفتيش عن قاعدة اتفاق – فتلك القاعدة كانت قد وجدت وتم التعاهد على احترامها – بل كان

نقضاً من احد الفريقين للتعاقد الذي كان الجانبان قد اقراه والذي كان الفريق الآخر (اي العربي) قد نفذ تعهداته بمقتضاه تنفيذاً كاملاً . البلاغ الذي حمله هوغارت الى الشريف حسين ، اذاً ، لم يكن « تحفظاً » بريطانياً صادراً في اطار عملية مفاوضة ما زالت يوم صدوره مستمرة ، بل كان ايذاناً من قبل الجانب البريطاني باعتزامه على نقض تعهده والنكث بوعده والغدر بحليفه .

خاتمة : ملاحظات

ان نصوص الوثيقتين البريطانيتين «السريتين» تلقيان نوراً ساطعاً على النقطة الجوهرية في الحوار البريطاني العربي – ذلك الحوار الذي حرصت الحكومة البريطانية ، طوال اربعة واربعين عاماً ، على جعله يدور في حلقات مفرغة. فلقد سعت الحكومة البريطانية لحصر الحوار، على المستوى الرسمي، في اطار من الادعاءات المتناقضة التي لا يمكن التوفيق بينها . كما سعت لجعل الحوار يدور ، على الصعيد العلمي والتاريخي ، في اطار من الابهام والغموض المزعومين ، يفرض على الباحث او المؤرخ ان يتوقف آخر الامر عن السعي لتوضيح الامر توضيحاً اكيداً ، يائساً من امكانية ازالة اللبس او الابهام .

تلك هي التغطية المزدوجة التي حاولت الحكومة البريطانية طوال هذه الاعوام ان تجد فيها مهرباً من مواجهة الحقيقة – حقيقة الخداع الذي قامت به، والغدر الذي اقترفته، والذي سعت الى التخلص من نتائجه الادبية والسياسة بالنفاق والتضليل . وهل التضليل والنفاق ، في نكران الجرم الاصلي، اقل اجراماً من الخداع والغدر المرتكبين في البدء ؟

لقد استعملت تعابير « الخداع » و « الغدر » و « النفاق » و « التضليل » متعمداً – وانا اقصد بكل منها كل ما فيه من معان يحددها القاموس ويعيّنها العرف اللغوي . وهي ليست تعابير عاطفية اطلقها عن انفعال – رغم ان الانفعال يقوم في النفس حتماً كلما تأمل المرء تلك الفترة المؤلمة من التاريخ الحديث الحي – وانما هي تعابير وصفية ، اطلقها بكل ما استطيعه من دقة وتحديد ، لاصف بها زوايا الفعل البريطاني الذي تحدثت عنه في هذا المقال. وحبذا لو كان في اللغة تعابير اخرى تؤدي هذه المعاني عينها ، اذاً لاستعملتها بدلاً من تلك الكلمات الاربع التي ابتذلت ويا للاسف من كثرة الاستعمال حتى لقد خفت

وطأتها وفقدت الكثير من عنفها الاصيل .

ان العثور على الوثائق الرسمية التي حرصت الحكومة البريطانية على احاطتها بسياج كثيف من السرية والكتمان ليهدينا الى الحلقة المفقودة في سلسلة العلاقات البريطانية العربية التي قامت ضمن اطارها نكبة فلسطين ، وليعطي لمؤرخ تلك النكبة وللباحث في اصولها وتطورها المستمسكات التي كان تأريخ القضية حتى الآن يفتقر اليها ، والتي كان البحث في منشأ القضية يعوّض عن فقدانها بالاجتهاد والتحليل والتكهن واللجوء الى استقراء القرائن في غياب النصوص .

على ان « القيمة العلمية » المتأتية عن اكتشاف هذه الوثائق (اي استكمال الحقيقة التاريخية التي كان بعض اجزائها مفقوداً) ، و « القيمة الجدلية والدعاوية » التي تتبع تلك (اي الحصول على المستمسكات التي تدين الجانب البريطاني) يجب ان توضعا في اطارهما الصحيح . وهذا ما يحدو بي الى التأكيد ، في ختام هذا المقال ، على نقطتين هامتين :

١ – في مجال الصراع العملي لاسترجاع فلسطين، ليس لهذه الوثائق – او لاية وثائق – كبير اهمية. فالعرب لم يفقدوا فلسطين لضآلة الوثائق التي تثبت حقهم فيها، والصهيونيون لم يبنوا اسرائيل على اكداس الوثائق. بمقدار ما استطاع الصهيونيون ان يكسبوا لقضيتهم انصاراً عن طريق الجدل ، وبمقدار ما استطاعوا ان يحصلوا من هؤلاء الانصار على العون المالي او السياسي او العسكري ، بذلك المقدار (وبه فقط) تقاس اهمية اكتشاف اية حجة جديدة تضاف الى مجموعة الحجج المستعملة في النقاش او تفيد في تحطيم حجج الخصم المعاكسة . الا ان هذا المقدار من الاهمية ضئيل ، اذا قورن بالعوامل الاخرى التي ادت الى ظفر الصهيونيين حتى الآن في معركة فلسطين – من وحدة في الصفوف والاهداف ، الى تعبئة للطاقات ، الى التفاني في خدمة قضيتهم، والى سوى هذه من الاسباب التي عملت على تمكينهم من احتلال فلسطين العربية حتى هذه الساعة .

٢ – وكما ان هذه الوثائق ، وكل الوثائق ، ليس لها الاثر الحاسم في النضال الفعلي ، وفي تقرير مصيره ، فكذلك ليس لهذه الوثائق، او لاية وثائق، اثر حاسم في تقرير حق العرب في فلسطين . فان هذه الوثائق لا تثبت اكثر من ان بريطانيا اعترفت ، عام ١٩١٥ ، بحق العرب بالاستقلال في فلسطين – ولكن ذلك الحق لم يستمده العرب من اعتراف الآخرين به ، ولا يفقدونه بزوال ذلك الاعتراف .